مِرَاس
Meras scientific journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

١

مجلة مِراس

مجلة
علمية
محكمة
نصف سنوية

مجلة مِراس / السنة الأولى
ربيع الثاني ١٤٤٣هـ / تشرين الثاني ٢٠٢١م

مجلة مِراس 2021
Meras scientific journal

ISSN: 2707-6245

نقد التصحيح اللغوي
بشواهد العربية الفصحى

أ. م. د. هاشم جبار الزرفي كلية الطوسي الجامعة / النجف الأشرف

ملخص البحث

أن معظم التصحيحات في كتب التصحيح اللغوي قد جاءت بها شواهد عربية فصيحة، واضحة، ولا يمكن ردها بحجة الضرورة أو الشذوذ، وقد أحصى الباحث لذلك شواهد كثيرة منعها المصححون اللغويون المحدثون وهي واردة الاستعمال عند العرب الفصحاء، والبحث هنا سيعرض تلك الشواهد ويبين وجوه نقدها.

الكلمات المفتاحية

النقد- التصحيح اللغوي- الشواهد- المصحح- الفصحى

Abstract

Most of the corrections in the linguistic correction books have come with clear, eloquent Arabic evidence, and they cannot be rebutted under the pretext of necessity or perversion.

Key words

Criticism - linguistic correction - evidence - corrector - classical

المقدمة

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

فقد من الله علي أن جعلني شغوفا باللغة العربية منذ وقت مبكر، وقد فتح الله علي فتوحه ومن علي سبحانه أن مكنني من تصحيح جمع لا بأس به من الرسائل والأبحاث الجامعية في مختلف الاختصاصات، وقد دفعني هذا الصنيع إلى قراءة كتب التصحيح اللغوي، فأفدت منها كثيرا بحكم عملي حتى تظهر الرسالة أو

يظهر البحث بحلة لغوية قشيبة، بيد أني وجدت أن معظم تلك التصحيحات قد جاءت بها شواهد عربية فصيحة، واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ولا يمكن ردها بحجة الضرورة أو الشذوذ، وقد أحصيت لذلك شواهد كثيرة منعها المصححون اللغويون المحدثون وهي واردة الاستعمال عند العرب الفصحاء، لذلك قررت بعد التوكل على الله أن أكتب هذا البحث، ولعله يكون فاتحة خير لمراجعة التصحيح اللغوي في هذا المجال.

ومن الله التوفيق

التمهيد

نشَأ النحو العربي قديمًا لتحقيق عددٍ من الغايات النبيلة، من أبرزها: محاربةُ اللحن ومحاصرةُ صُوَر الانحِراف اللغويِّ، والمحافظةُ على سلامة اللغة من التغيير.

ومنذ النشأة الأولى للنحو العربي وحركةُ التَّصحيح اللغويِّ تسيرُ معه جنبًا إلى جنب عبر امتداد الزمن، تتَّفِق معه في الهدف؛ وهو: معالجة داء اللحن، والتنبيه والتحذير من الانحِراف اللغوي، وتختَلِف عنه في المسلك؛ لأنها تتَّخذ من رصْد الخطأ وتسجيل المخالَفة سبيلاً لمعرفة الصواب، وتتوازَن معه في القوَّة والضَّعف، فتضعُف الحركة إذا قَوِيَ واقعُه، وتقوى إذا ضَعُفَ.

والمتأمِّل في كتُب التراث اللغوي يلحَظ هذه الصُّحْبَةَ القديمة بين الدرس النحوي وحركة التَّصحيح اللغويِّ، ويجد أنَّ "الكتاب"؛ لسيبويه صَحِبَه كتابُ" ما تلحن فيه العوام"؛ المنسوب إلى الكسائي، وأنَّ "المقتضب"؛ للمبرد سبقَتْه كتبُ: "لحن العامة"؛ للفرَّاء، ولأبي عبيدة، وللأصمعي، وللباهلي، وللمازني، ولأبي حاتم السجستاني، كما سبَقَه كتابُ" إصلاح المنطق"؛ لابن السِّكِّيت، وكتابُ" أدب الكاتب"؛ لابن قتيبة، و"الفصيحُ"؛ لثعلب[1].

بل إنَّ في تراثنا اللغويِّ التَّصحيحي كُتبًا تخصَّصت في التنبيه على أغلاطٍ لغويَّة خاصَّة بفئةٍ علميَّة واحدة؛ كالقُرَّاء

والمحدِّثين، والفقهاء والشعراء، وغيرهم، ومثل ذلك التنبيهات الخاصَّة بكتاب محدَّد أو بكاتب معيَّن[٢]

وإنَّ المجالس العلميَّة للُّغويين الأوائِل حَوَتْ كثيرًا من مناقشات التَّصحيح والتغليط، ومدارسات الغلَط والصواب، والمطَّلع مثلاً على" مجالس العلماء"؛ لأبي القاسم الزجاجي يجدُ مَظاهِر حركة التَّصحيح واضحةً عندهم، منذ زمن أساتذة سيبويه، كما أنَّ المتصفِّح في كتُب المجالس يلحَظ الحرصَ الشديد على التَّصحيح عند العُلَماء الأوائل، والإنكار القوي على الغالط منها[٣]

وما من ريبٍ في أنَّ لهذه الحركة التَّصحيحيَّة آثارًا طيِّبة وثمارًا نافعة في تحقيق الغاية المشتركة القديمة المتجدِّدة؛ وهي: المحافظةُ على سلامة اللغة، وتنقيتُها من شوائب الخطأ واللحن، وتبصيرُ العامَّة والخاصَّة بمواطن الخلَل، غيرَ أنَّ فئةً من أصحاب تلك الجهود في القديم والحديث تعجَّلت أو تشدَّدت فغلَّطَ بعضُ رجالها الاستعمالَ الفصيح؛ رغبةً في استعمال الأفصَح، وعابُوا القليل الصحيح لأجل فرض الكثير قسرًا، وردُّوا ما لا يصلُح ردُّه من الصِّيَغ أو التراكيب، وفي هذا يقول ابن هشامٍ اللخمي[٤] "وقد غَلَّط العامَّةَ جماعةٌ من اللغويين المتقدِّمين في استعمالهم الأضعف وتركهم الأقوى".

وفي هذا الاتِّجاه - أعني: الاتِّجاه المتعجِّل أو المتشدِّد في التَّصحيح اللغوي - بالرغم من حُسن مقاصده - فيه ضَرر على اللُّغة من جانبٍ آخر؛ وهو جانب تغليط الصحيح وتضييقِ الساحة اللغوية الواسعة سعةً تستَعصِي على الإحاطة الكاملة، وتتأبَّى على التقعيد الدقيق الكامل في أصواتها ومفرداتها، واشتقاقاتها وتراكيبها، وإعرابها ودلالات ألفاظها، مع ما يتركه من نفرةٍ في النُّفوس من اللغة الفصيحة، وإضعافٍ في السعي إلى تحويلها إلى واقعٍ عملي؛ ولهذا حذَّر العلماء المحقِّقون من هذا الاتِّجاه، فقال ابن جني مثلاً: [٥] "ليس ينبَغِي أن يُطلَق على شيءٍ له وجهٌ من العربيَّة قائم وإن كان غيره أقوى منه - أنَّه غلط".

وليس هذا الاتِّجاه المتعجِّل أو المتشدِّد جديدًا على البيئة اللغويَّة، بل هو قديم قِدَمَ حركة التَّصحيح؛ ولذلك ظهرت الجهود العلميَّة المبكِّرة في الاتِّجاه المعتَدِل الذي يتغيَّا مراجعة الاتِّجاه المتعجِّل أو المتشدِّد، والتنبيه على أغلاط بعض المصحِّحين اللغويِّين، وتتابَعت الأعمال في مراجعة كتب التَّصحيح اللغوي، ونقد مناهجها في التَّصحيح، وفي ذلك يقول الطناحي: [٦] "على أنَّ هذه الجهود التي بُذِلت في التنقية اللغويَّة وتصحيح اللسان العربي قد تعرَّضت في القديم والحديث لحركةٍ نقديَّة واسعة، تبعًا لمقياس الصواب اللغوي، وعلى أيِّ صورة يكون".

والأمثلة الثلاثة الآتية توضِّح جزءًا من العناية والتتابع التاريخي في مراجعة حركة التَّصحيح اللغوي:

المثال الأول: ما تضمَّنته تنبيهات علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ) في كتابه "التنبيهات على أغاليط الرُّواة في كتب اللغة المصنفات "من مراجعات لبعض آراءِ علماء لغويين كانوا من الروَّاد الأوائل لحركة التَّصحيح، كمراجعته الأصمعيَ وأبا عبيدٍ القاسمَ بن سلاَّم في ردِّهما قولَهم: زوجةُ الرجل (بالتاء،[٧] وكمراجعته ابنَ السكيت في منعِه قولَهم: ماء مالِح[٨]، والمبرد في تخطيئه جمعَ الحاجة على حوائج[٩].

والبصري في هذه المراجعات وغيرها يُورِد المسألة المُغلَّطة، ثمّ يُثبِت بالدليل صحَّتَها وصوابَها، مُصرِّحًا بأنَّ وجه الصواب فيها قد فات على مَن غلَّطَها.

وإذا كانت المراجعة لحركة التَّصحيح اللغوي شملت التنبيهَ على أغاليط هؤلاء العُلَماء الكِبار، فأَنْ تمتدَّ إلى أغاليط غيرهم من رجال حركة التَّصحيح اللغوي من العُلَماء القُدامَى والباحثين المحدَثين من أهل الاختصاص من باب أَوْلَى.

أمَّا غيرُ أهل الاختصاص ممَّن اجتَهَد في إصدار معجمٍ أو قائمةٍ بالأخطاء اللغويَّة الشائعة، أو في متابعة الناس بتصحيح ما يظهر له منهم أنَّه خطأ لُغوي، متعجِّلاً في النقل عن غيره، ومتأثِّرًا بتصويبٍ سَمِعَه

من هنا أو هناك، فالأَوْلَى أنْ يكون أكثر تمهُّلاً، وأن يعلم أن التغليظ والتصويب لا يمكن الجزم بهما إلا بعد نظَر طويل، وتأمُّل عميق، وبحث دقيق، ربما لا يملك غير المختص وإن كان حسن النيَّة شديد الغيرة على اللغة من أدوات البحث اللغوي ما يبلغه الأهلية لذلك.

وقديمًا قال أبو الفتح عثمان بن جني[١٠] "إنَّ صاحب اللغة إنْ لم يكن له نَظَر أحالَ كثيرًا منها، وهو يرى أنَّه على صواب، ولم يُؤتَ من أمانته، وإنما أُتِي من معرفته، فحسن النيَّة وصدق الانتماء والولاء للغة مع الغيرة عليها والحرص الشديد على خدمتها وتنقيتها، كلُّ ذلك لا يَكفِي في منْح المرء الإذنَ بالفتوى اللغوية التَّصحيحية، بل الأمر يحتاج إلى معرفة ونظر ودراسة وتأمُّل.

والمثال الثاني: ما تضمَّنه كتاب" المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"؛ لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) من مراجعات في القسم الأوَّل من الكتاب لبعض المسائل المغلَّطة عند الزبيدي في كتابه" لحن العامة"، وفي القسم الثاني لبعض المسائل المغلَّطة عند ابن مكي الصقلي في كتابه" تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

في مقدمة" المدخل "يقول ابن هشام:[١١] "وألَّف الزبيدي – رحمه الله – في لحن عامَّة زمانِه، وما تكلَّمَتْ به في أوانه، فتعسَّف عليهم في بعض الألفاظ، وأنحى عليهم بالإغلاط، وخطَّأهم فيما استُعمِل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان، فأوردتُ في هذا الكتاب جميعَ ذلك، وما تعسف عليهم هنالك، وبيَّنت ما وقَع في كلامه من السهو والغلط، والتعنُّت والشطط. وأردَفتُه بذكر أوهام ابن مكي في كتابه المسمى بـ"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"، وابتَدَأت بالردِّ عليهما فيما أنكراه، وأضَفتُ إلى ذلك كثيرًا ممَّا لم يذكراه.

والمثال الثالث: أنَّ ابنَ الحنبلي (ت ٩٧١هـ) مؤلفَ أحدِ كتبِ التَّصحيح اللغوي، وهو كتاب" سَهْم الألحاظ في وَهْم الألفاظ "وضَع تأليفًا سمَّاه: "بحر العوام فيما

أصاب به العوام "ذكر في مقدمته[١٢] أنَّه قد عَنَّ له أنْ يضع تأليفًا "مشتَمِلاً على ما يعتَقِد الجاهل أو الناسي أنَّه من أغلاط العوام، وليس في شيءٍ من الغَلَط، ولا هو في نفس الأمر من ذلك النَّمَط، وفي هذا الكتاب ذكَر ابن الحنبلي أبنية وتراكيب يستَعمِلها الناس في وقته في الشام، وبعض الغيورِين على العربيَّة من أصحاب حركة التَّصحيح اللغوي آنذاك يعدُّونها من الأغلاط واللحن، وهي صحيحة فصيحة.

البحث

١ـ دخول لا النافية على الفعل الماضي زال وإفادة النفي

ذكر النحاة أن (زال) فعل ماض ناقص مضارعه: يزال، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ومعناه النفي[١٣]، لكنه لا يستعمل إلا مسبوقا بنفي أو نهي أو دعاء، فينقلب معناه من النفي إلى الإيجاب ويفيد عندئذ معنى الاستمرار، وهو ناقص التصرّف، إذ لم يرد منه سوى الماضي، والمضارع واسم الفاعل[١٤]،

ولقد غلَّط كثيرٌ من المعنيِّين بالتَّصحيح اللغوي تركيب" لا "النافية مع الفعل الماضي الناقص" زال"، في نحو: لا زال الرجل مريضًا، ولا زالت الحال سيِّئة، بحجَّة أنَّ" لا "لا تدخُل عندهم على الفعل الماضي إلا إذا كانت للدعاء، نحو: لا خابَ سعيُك، ومنه البيت المشهور لذي الرمَّة[١٥]

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى الْبِلَى
وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

أو كانت للنفي بشرط تكرارها، كقول الله – تعالى- : {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} [القيامة: ٣١].

أمَّا دخولها إذا كانت للنفي ولم تُكرَّر نحو: لا حضر محمَّد، بمعنى: ما حضر محمَّد، أو لم يحضر؛ أي: بمعنى نفي حضوره في الزمن الماضي – فغَلَطٌ، والصحيح عندهم في مثل هذا التركيب هو استعمال "ما "النافية، نحو: ما حضر محمَّد[١٦].

لكنّ السماع ورَد باستعمال ذلك التركيب الذي نصَّ عليه المانعون، وهو تركيب" لا" النافية مع الفعل الماضي الناقص" زال "خاصَّة،

وقد وقفت الدراسة على عددٍ من الشواهد الشعرية التي تقوِّي رأي مَن ذهَب إلى صحَّة هذا التركيب، ومن ذلك قول القطامي[١٧]:

فَدَعْ أَكْثَرَ الْأَطْمَاعِ عَنْكَ فَإِنَّهَا
تَضُرُّ وَإِنَّ الْيَأْسَ لاَ زَالَ يَنْفَعُ

وقول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام[١٨]

لاَ تَأْمَنِ الدَّهْرَ الصَّرُوفَ فَإِنَّهُ
لاَ زَالَ قِدْمًا لِلرِّجَالِ يُهَذِّبُ

وجاء في كتاب "الحيوان للجاحظ: [١٩]

"وأنشدوا قول أعرابيٍّ لامرأته:

أَلاَ تَمُوتِينَ إِنَّا نَبْتَغِي بَدَلاً
إِنَّ اللَّوَاتِي يُمَوِّتْنَ الْمَيَامِينْ
أَمْ أَنْتِ لاَ زِلْتِ فِي الدُّنْيَا مُعَمَّرَةً
كَمَا يُعَمَّرُ إِبْلِيسُ الشَّيَاطِينْ

وبهذا يتضح أنه يجوز استعمال (لا) النافية مع الفعل (زال) في غير الدعاء[٢٠]

٢ـ صحَّة تأنيث "أيّ "المشدَّدة:

أيّ: اسم معرب في الأغلب: ومعناها بحسب ما تسند وتضاف إليه، يستوى فيها المذكّر والمؤنّث، وقد تؤنّث فيقال: أيّة. وتضاف «أيّ» إلى النكرة، فتكون بمعنى «كل»، وإلى المعرفة فتكون بمعنى «بعض»، وتؤنّث مع المؤنّث، لكن تذكيرها معه هو الأكثر والأفصح[٢١]، وهو أسلوب القرآن الكريم في قول الله – تعالى- : {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ} [لقمان: ٣٤]، وقولِه – تعالى- : {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} [الانفطار: ٨].

وقد غلَّطَت فئةٌ من المعنيِّين بالتَّصحيح اللغويِّ الحديثِ تأنيثَ "أيّ" المشدَّدة، في نحو: أيَّة طالبةٍ فازت بالجائزة؟ وكذا "أيّ" في نحو: نحن على أيَّةِ حالٍ موافقون، وحجَّة المنع عندهم أنَّ "أيًّا" يكون لفظها مفردًا مذكَّرًا دائمًا، فلا يصحُّ تأنيثه ولو أضيف إلى مؤنَّث[٢٢]

بيد أنَّ تأنيث" أيّ "إذا أُضِيفت إلى المؤنث أمرٌ صحيح فصيح، فقد اتَّفقت آراء النحويِّين من روَّاد المدرستين البصرية والكوفية وآراء كثير ممَّن تبعهم على جواز تأنيث" أيّ "مع المؤنَّث، سواء أكانت

استفهامية أم موصولة أم غيرهما، وأشار بعضُهم إلى أنَّ ذلك التأنيث في لفظ" أيّ " هو توكيدٌ في حال إضافتها إلى المؤنث اجتزاءً بتأنيث ما أُضِيفت إليه عن تأنيث لفظها، وفي تأنيثها في الحال نفسها إظهارٌ لتأنيث لفظها، دون النظر إلى ما أُضِيفت إليه. [٢٣] قال سيبويه: ((وسألتُ الخليل – رحمه الله – عن قولهم: "أيُّهُنَّ فلانة؟ وأيَّتُهُنَّ فلانة؟ فقال: إذا قلت "أيّ" فهو بمنزلة "كُلّ"؛ لأنَّ" كُلاً "مذكر يقع للمذكر وللمؤنث، وهو أيضًا بمنزلة" بعض"، فإذا قلت: "أيَّتهُنَّ "فإنك أردت أن تؤنِّث الاسم، كما أنَّ بعض العرب فيما زعَم الخليل – رحمه الله – يقول: كُلَّتُهنّ منطلقة)) [٢٤].

يقول أبو سعيد السيرافي في شرح هذا النصِّ وإيضاحه بذِكرِ ما يُماثِله في جواز التأنيث: ((الاسم المذكَّر الذي يقع على المذكَّر والمؤنَّث بلفظ واحد رُبَّما أدخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوه على المؤنَّث توكيدًا لتأنيثها، فمن ذلك ما ذكره الخليل من" كُلَّتُهُنَّ "و"أيَّتُهُنَّ..". ومِمَّا يشبه هذا ضمير الأمر والشأن في المذكَّر والمؤنَّث، كقولك: إنَّه زيدٌ قائمٌ، وإنه هندٌ قائمةٌ، وإنَّه خرَج زيدٌ، وإنَّه خرجت هندٌ، ثم يؤنِّثون في المؤنَّث فيقولون: إنها هندٌ قائمةٌ، وإنها خرجت هند، قال الله -عز وجل- : {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} [الحج: ٤٦]، ولا يُقال: إنها زيدٌ قائم، ولا إنها خرج زيدٌ على معنى إضمار القصَّة)) [٢٥]. وقال الفرَّاء: ((والعرب تَفعَل ذلك أيضًا في "أيّ" فيؤنِّثون ويذكِّرون، والمعنى التأنيث، من ذلك قول الله – تعالى- : {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ} [لقمان: ٣٤]، ويجوز في الكلام: بأيَّة أرض، ومثله: {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} [الانفطار: ٨]، يجوز في الكلام: في أيَّة صورة، وقال الشاعر:

بِأَيِّ بَلاَءٍ أَمْ بِأَيَّةِ نِعْمَةٍ
يُقَدَّمُ قَيْلِي مُسْلِمٌ وَالمُهلَّبُ

ويجوز: "أيَّتُهما قال ذاك؟"، و"قالت ذاك" أجودُ)) [٢٦]....".

وقال في موضعٍ آخر: ((وقوله: {بأيِّ أرض} وبأيَّة أرض، فمَن قال: بأيِّ أرض

اجتَزَأ بتأنيث الأرض من أنْ يُظهر في" أيّ " تأنيثًا آخَر، ومَنْ أَنَّث قال: قد اجتزؤوا بأيٍّ دون ما أُضِيفَتْ إليه فلا بُدَّ من التأنيث)) [٢٧]".

وهكذا الرأي عند بقيَّة النحويِّين من المدرستين ومَن تبعهم، ممَّن لا يُناسِب هذا الإيجازَ نقلُ جميع أقوالهم[٢٨].

مع الإشارة إلى أنَّ منهم مَن نَصَّ على أنَّ التأنيث صحيح لكنَّه قليل، ومن ذلك قولُ أبي حيان[٢٩] في التعليق على تأنيثها في قراءة: "بِأَيَّةِ أَرْضٍ تَمُوتُ" :"وهي لغة قليلة فيها، كما أنَّ كُلاً إذا أُضِيفَتْ إلى مؤنَّث قد تُؤنَّث، تقول: كُلَّتُهنَّ فعلْنَ ذلك".

وقد قفت الدراسة على عددٍ غير قليل من أبيات مَن يُستَشهد بشعرهم، جاءت "أيّ" فيها مؤنَّثة لَمَّا أُضِيفت إلى المؤنث[٣٠]، ومن تلك الشواهد قول عنترة بن شداد العبسي[٣١].:

عَسَى أَنْ نَرَى مِنْ نَحْوِ عَبْلَةَ مُخْبِرًا
بِأَيَّةِ أَرْضٍ أَوْ بِأَيِّ مَكَانِ

وقول الأعشى[٣٢]:

فَأَيَّةَ أَرْضٍ لاَ أَتَيْتُ سَرَاتَهَا
وَأَيَّةُ أَرْضٍ لَمْ أَجُبْهَا بِمَرْحَلِ

وقول ثعلبة بن عمرو العبدي الجاهليِّ، المشهور بابن أمِّ حَزْنَة[٣٣]:

أَمِنْ حَذَرٍ آتِي الْمَتالِفَ سَادِرًا
وَأَيَّةُ أَرْضٍ لَيْسَ فِيهَا مَتَالِفُ

وقول عمرو بن أحمر الباهلي[٣٤]:

فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا
فَتُصْبِحَ لاَ تَرَى مِنهُمْ خَيَالاَ

وقول عبدالرحمن بن حسان بن ثابت[٣٥]:

فَأَيَّةُ خَصْلَةٍ تَرْجُو نُكُولِي
بِهَا مِسْكِينُ وَيْحَكَ فِي الْكَلاَلِ

وقول جرير[٣٦]:

وَأَيَّةُ أَحْلاَمٍ رَدَدْنَ مُجَاشِعًا
يُعَلُّونَ ذِيفَانًا مِنَ السُّمِّ مُنْقَعَا

وقول الفرزدق[٣٧]:

وَأَيَّةُ سِلعَةٍ إِنْ أَطْلَقَتْهَا
حِبَالُكَ لِي كَطَيْبَةَ غَيرِ نَزْرِ

وقول الكُميت بن زيد[٣٨]:

فَأَيَّةُ أَرْحَامٍ يُعَاذُ بِفَضْلِهَا
وَأَيَّةُ أَرْحَامٍ يُؤَدَّى نَصِيبُهَا

وقوله المشهور[٣٩]:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

وقوله أيضًا[٤٠]

عَلَى أَيِّ جُرْمٍ أَمْ بِأَيَّةِ سِيرَةٍ
أُعَنَّفُ فِي تَقرِيظِهِمْ وَأُؤَنَّبُ

وقول مجنون ليلى[٤١]:

وَوَاللهِ مَا أَدْرِي بِأَيَّةِ حِيلَةٍ
وَأَيِّ مَرَامٍ أَوْ خِطَارٍ أُخَاطِرُ

وقوله أيضًا[٤٢]

وَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي بِأَيَّةِ بَلْدَةٍ
تَمُوتُ وَلاَ عَنْ أَيِّ شِقَّيْكَ تُصْرَعُ

وقول نُصَيب بن رباح[٤٣]:

يَرُعْنَ بِطِينِ الْقَوْمِ أَيَّةَ رَوْعَةٍ
ضُحَيًّا إِذَا اسْتَقْبَلْنَهُ غَيْرَ نَائِمِ

ومن اللافِت للنظر أنَّ الشاعر أميَّة بن أبي الصلت أنَّث "أيًّا" المضافة إلى مذكَّر والمضافة إلى مؤنَّث في قوله[٤٤]:

بَأَيَّةِ ذَنْبٍ أَمْ بِأَيَّةِ حُجَّةٍ
أَدَعْكَ فَلاَ تَدْعُو عَلَيَّ وَلاَ لِيَّا

وبهذا يَظهَر بوضوحٍ أنَّ تأنيث "أي "مع المؤنث استعمالٌ صحيح فصيح، وأنَّ منْع ذلك والحكمَ عليه بالشُّذُوذ هو رأيٌ يَكاد يَنفَرِد به بعض الدارسين الذين كان لديهم قصور في السماع[٤٥].

٣ـ صحَّة وقوع خبر "لعلَّ "فعلاً ماضيًا:

لعل من الأحرف المشبهة بالفعل من أخوات (إن) تصب المبتدأ وترفع الخبر وتدل على الرجاء[٤٦] ولقد غلَّط بعضُ مَن كتَب في التَّصحيح اللغويِّ في القديم والحديث أنْ يقع الفعل الماضي خبرًا للحرف الناسخ" لعلَّ"، وعَدُّوا هذا التركيب مُشتَمِلاً على المُناقَضة، ومنبئًا عن المُعارَضة[٤٧] ؛ وذلك ((لأنَّ معنى" لعلَّ " التوقُّع لمرجوٍّ أو مَخُوف، والتوقُّع إنما يكون لما يتجدَّد ويتولَّد، لا لما يتقضَّى ويتصرَّم، فإذا قلت: خرَج، فقد أخبرت عمَّا قُضِي الأمر فيه واستَحال معنى التوقُّع له؛ فلهذا لم يَجُزْ دخول" لعلَّ "عليه)) [٤٨].

والصواب: أنَّ وقوع الفعل الماضي خبرًا للحرف الناسخ "لعلَّ" استِعمال صحيح، لكنَّه قليلٌ، وقد تعقب ابن هشام الأنصاري هذا التغليط وردَّ عليه، وأوضَحُ صحَّة هذا التركيب، من جهَة المعنى الذي تُفيدُه" لعل"، وهو أنَّها وإنْ كانت تُفيد التوقُّع، فإنَّ مخرج الكلام بها مخرج المشكوك فيه والمظنون، والشكُّ والظنُّ يكونان فيما مَضَى وفيما يُستقبَل. (٤٩)

ولقد ورد في السَّماع الصحيح الفصيح ذلك، فقد استشهد مَن صحَّح هذا التركيب بالشواهد الآتية(٥٠): قول النبي - صلَّى الله عليه وآله سلَّم - في الحديث الصحيح: ((وما يُدريك؟ لعلَّ الله اطَّلَعَ على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم)) (٥١)

وقال أمرئ القيس(٥٢):

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ
لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وقول الفرزدق(٥٣):

لَعَلَّكَ فِي حَدْرَاءَ لُمْتَ عَلَى الَّذِي
تَحَيَّرَتِ الْمِعْزَى عَلَى كُلِّ حَالِبِ

وقول محمد بن بشير الخارجي(٥٤):

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ وَفَاؤُهُ
بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وقول مَعْنِ بن أَوْسٍ المزني(٥٥).

إِذَا قُلْتَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا
جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ القَرْنِ أَغْضَبُ
فَكَائِنْ جَزِعْنَا مِنْ سَنِيحٍ وَبَارِحٍ
إِلَيْهَا وَأَفْوَاهُ الأَشَاحِيجِ تَنْعَبُ

وقول أبي الأسود الدؤلي(٥٦):

لَعَلَّ أَخِي لَمَّا رَأَى حُسْنَ شِيمَتِي
وَلِينِي إِلَيْهِ ظَنَّ أَنِّي أُوَارِبُهْ

وقول جرير(٥٧):

لَعَلَّكَ يَا عُبَيدُ حَسِبْتَ حَرْبِي
تَقَلُّدَكَ الْأَصِرَّةَ وَالْعِلاَبَا

وقول جرير أيضًا(٥٨):

لَعَلَّ بُنَيَّ شِعْرَةَ عَابَ عَبْسًا
وَذُبْيَانَ الْحَمَالَةِ وَالطِّعَانِ

وقول ذي الرُّمَّة: (٥٩)

لَعَلَّ دِيارًا بَيْنَ وَعْسَاءِ مُشْرِفٍ
وَبَيْنَ قَسًا كَانَتْ مِنَ الْحَيِّ مُنْشَدَا

وقول حذيفة بن أنس الهذلي[٦٠]:

لَعَلَّكُمُ لَمَّا قُتِلتُمْ ذَكَرْتُمُ

وَلَنْ تَتْرُكُوا أَنْ تَقْتُلُوا مَنْ تَعَمَّرَا

وهناك شاهد ذكره ابن عقيل في ألفيته يمر علينا صباح مساء وهو:

لعل الله فضلكم علينا..... بشيء إن أمكم شريم[٦١]

وبهذا تَظهَر صحَّة هذا التركيب، وهو وقوع الفعل الماضي خبرًا للحرف الناسخ "لعلَّ"[٦٢]

٤ـ صحَّة استعمال "أبدًا "في تأكيد الماضي المنفي:

أبداً ظرف لاستغراق المستقبل، منصوب بالفتحة، ومنوّن دائما ولا يضاف، ويستعمل مع النفي، نحو الآية: ((إِنَّا لَنْ نَدْخُلَها أَبَداً ما دامُوا فِيها) (المائدة: ٢٤) ومع الإثبات، نحو الآية: (فَإِنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ خالِدِينَ فِيها أَبَداً) الجن: ٢٣)، ولا يسبقه الفعل الماضي، إلا إذا كان ممتدا إلى المستقبل، نحو الآية: ((وَبَدا بَيْنَنا وَبَيْنَكُمُ الْعَداوَةُ وَالْبَغْضاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ)) الممتحنة (٤)[٦٣].

وقد غلَّط بعضُ النحويِّين وبعض مَن كتَب في التَّصحيح اللغويِّ استعمال الظرف "أبدًا "في تأكيد نفي الماضي؛ بحجَّة أنَّه ظرفٌ لا يُستَعمَل إلا فيما يُستَقبَل من الزمان: نفيًا نحو: لا أصحبُه أبدًا، أو إثباتًا نحو: سأصحبُه أبدًا، ولهذا منعوا نحو: ما صحبتُه أبدًا، ولم أصحَبْه أبدًا؛ لأنَّ" أبدًا "فيما منعوا جاءَتْ ظرفًا مؤكِّدًا للنفي في الزمن الماضي[٦٤].

والذي يَظهَر أنَّ استِعمال" أبدًا "في المستقبل المثبَت أو المنفيِّ هو الكثيرُ الغالب، وأنَّه يصحُّ استعمالها في تأكيد الماضي المنفي؛قال السَّمين الحلبي: ((أبدًا "ظرفُ زمان يقَع للقليل والكثير، ماضيًا كان أو مستقبلاً، تقول: ما فعلتُه أبدًا))[٦٥]. "، وهذا هو ظاهر كلام الرضي في قوله: ((و"قطُّ "لا يُستَعمل إلا بمعنى" أبدًا))[٦٦]، قال عبد القادر البغدادي في التعليق عليه: ((ظاهره أنَّ "أبدًا" ظرفٌ للماضي))[٦٧]

وقد اعتَمَد على هذا الوجه مجمعُ اللغة العربية في القاهرة، فقرَّر جوازَ استعمال "أبدًا" لتأكيد النفي في الزمن الماضي، وجاء في هذا القرار:

"يرى المجمعُ أنَّه يجري في الاستعمال العصري مثل قولهم: لم أفعلْ هذا أبدًا، ويأخُذ النقَّاد النُّحاة على هذا الاستعمال أنَّ" أبدًا" تُستعمل ظرفًا منكَّرًا لتأكيد الإثبات أو النفي في المستقبل، والفصيح أنْ يُقال: لم أفعلْ هذا قَطُّ، ولا أفعلُه أبدًا أو سأفعلُه أبدًا[٦٨].

وقد ورد استعمال" أبدًا "لتأكيد النفي الماضي لفظًا ومعنى، والماضي معنًى وهو المضارع المجزوم بـ"لم "واردٌ في شعر عددٍ ممَّن يُستَشهَد بشعرهم؛ ممَّا يدلُّ على صحَّته وقبوله[٦٩]، ومن ذلك قولُ حاتم الطائي[٧٠]:

أَبْلِغْ بَنِي ثُعَلٍ بِأَنِّيَ لَمْ أَكُنْ
أَبَدًا لِأَفعَلَهَا طَوَالَ المُسْنَدِ

وقولُ أبي صخرٍ الهُذَلي [٧١]::

والجِنُّ لَمْ تَنْهَضْ بِمَا حَمَّلْتِنِي
أَبَدًا وَلاَ المِصْبَابُ فِي الشَّرْمِ

وقولُ يزيدَ بن مُفَرِّغٍ الحِمْيَرِيِّ[٧٢]:

لَوْلاَ الدَّعِيُّ وَلَوْلاَ مَا تَعَرَّضَ لِي
مِنَ الحَوَادِثِ مَا فَارَقْتُهَا أَبَدَا

وقولُ جِرانِ العَوْدِ[٧٣]:

وَوَدَّ اللَّيْلُ زِيدَ إِلَيْهِ لَيْلٌ
وَلَمْ يُخْلَقْ لَهُ أَبَدًا نَهَارُ

وقول مجنون ليلى[٧٤]:

لَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ مَا فَارَقْتُكُمْ أَبَدًا
وَلاَ تَنَقَّلتُ مِنْ نَاسٍ إِلَى نَاسِ

ففي هذه الأبيات الخمسة جاءت "أبدًا "ظرفًا لتأكيد النفي في الزمن الماضي، وبها مع الوجه الأوَّل يتقوَّى القولُ بصحَّة هذا الاستعمال، ويندَفِع منعُه[٧٥].

٥ـ صحة استعمال "قد" مع المضارع المنفي بـ"لا":

غلَّط بعضُ المصحِّحين اللغويِّين دخولَ" قد "الحرفية قبل المضارع المنفي بـ"لا"، مثل: قدْ لا أسافرُ معكم غَدًا[٧٦]، بحجَّة أنَّ مِن العلماء الأوائل مَن نصَّ على أنَّ" قد "الحرفية مختصَّة بالاستعمال مع الفعل المتصرِّف الخَبَرِيِّ المُثْبَت المجرَّد من الناصبِ والجازمِ وحرفِ التنفيس[٧٧]،

وفي استِعمالها مع الفعل المنفي إخراجٌ لها - عندَهم - عن اختصاصها بالمثبت، ويقتَرِح الشيخ مصطفى الغلاييني استعمال "رُبَّما "مكانَ" قد "مع المنفي؛ لأنَّ "رُبما لا "تقوم مقام" قدْ لا "في مثل هذا المقام، فبَدَلَ أنْ يُقال: قد لا يكون، يُقال: ربَّما لا يكون[٧٨].

والصحيح أنَّ دخول" قَدْ "على المضارع المنفي بـ"لا "صوابٌ فصيحٌ، لكنَّه قليل؛ وذلك لأنَّه وقَع في بعض شعر الجاهليِّين وغيرهم ممَّن يُحتَجُّ بشعرهم هذا الاستعمالُ[٧٩]، فالمثل المشهور: "لا تَعْدَمُ الحسناءُ ذامًّا[٨٠] "وَرَد بعد" قَدْ "في أبيات عَدَدٍ من هؤلاء الشعراء، منهم الخِرْنِق بنت بدر، أخت طرفة بن العبد في قولها حين طَرَد عمرُو بن هندٍ بني مَرْثد[٨١]:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَمْرَو بْنَ هِنْدٍ
وَقَدْ لاَ تَعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامَا

ومنهم الأعشى ميمون بن قيس في قوله:[٨٢]

وَقَدْ قَالَتْ قُتَيْلَةُ إِذْ رَأَتْنِي
وَقَدْ لاَ تَعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامَا

ومن ذلك البيت المنسوب لقيس بن الحنَّان الجهني[٨٣] أو لأنس بن نوَّاس المحاربي[٨٤]

وَكُنْتَ مُسَوَّدًا فِينَا حَمِيدًا
وَقَدْ لاَ تَعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامَا

وممَّا ورَد من استعمال" قَدْ "مع المضارع المنفي بـ"لا "قول الطفيل الغنوي[٨٥]:

خَلاَ أَنَّنِي قَدْ لاَ أَقُولُ لِمُدبِرٍ
إِذَا اخْتَارَ صَرْمَ الْحَبْلِ هَلْ أَنْتَ وَاصِلُهْ

وقول النَّمِر بن تَوْلَب في إحدى رواياته[٨٦]:

وَأَحْبِبْ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا
فَقَدْ لاَ يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمَا

ومن الأمثال العربية القديمة التي وردت بهذا التركيب: "قد لا يُقاد بي البعير[٨٧] "، و"قد لا يُقاد بي الجمل[٨٨] "، و"قد لا أُخشى بالذئب[٨٩] ". فهذه الشواهد الشعريَّة والنثريَّة وغيرها تؤيِّد صحَّة استعمال" قد "مع المضارع المنفي بـ"لا"، وتقوِّي رأي مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي قرَّر:" أنَّه لا مانع من

دخول "قد" على المضارع المنفي بـ"لا"، وعلى هذا يصحُّ قولهم: قد لا يكون كذا".[٩٠]

وللاستئناس بالاستِدلال على صحَّة هذا التركيب نجد أن علماء اللغة قد استعملوه في كتبهم، كقول ابن جني:" كما أنَّ القول قد لا يتمُّ معناه إلا بغيره[٩١] "، وقول المرزوقي: "والاكتِفاء به قد يقع، وقد لا يقع"[٩٢]، وقول المالقي: "إنْ نفيتَ فقلتَ: قد لا يقوم، توقّعتَ العدم"[٩٣]، وقول ابن هشام في" هل، وهو ممَّن نصَّ في المغني على اختصاص" قد "بالدخول على المثبت من الأفعال: "بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي"[٩٤]، وقول الفيروزآبادي)): وقد لا يكون لبعض الناس)).[٩٥]

٦ـ صحة دخول حرف النفي على خبر "كاد":

من المعنيِّين بالتَّصحيح اللغويِّ حديثًا مَن غلَّط دخول حرف النفي على خبر" كاد" أو خبر مضارعها في نحو: "كاد الرجل لا ينهض"، و"يكاد الرجل لا يبصر"؛ بحجَّة أنَّ الصواب هو دخول حرف النفي قبلَ الفعل نفسه، وليس قبل خبرها، نحو: ما كاد الرجل ينهض، ولا يكاد يبصر، وأنَّ هذا هو الوارد في التنزيل المطهَّر، في قول الله – تعالى -: {لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا} [الكهف: ٩٣]، وقوله – سبحانه- : {وَلَا يَكَادُ يُبِينُ} [الزخرف: ٥٢،[٩٦].

والذي يَظهَر أنَّ هذا التركيب وهو دخولُ حرف النفي بعد "كاد" على خبرها، نحو: "كاد الأمر لا يَتِمُّ"، أنَّه صحيح: فقد ذكَرَ مجمع اللغة العربية في القاهرة من أوجُهٍ في تصحيح هذا التركيب؛ إذ جاء في قراره في هذه المسألة:" يَشِيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين، وقد يُظَنُّ أنَّه مخالف لما تعرفه العربية من أنَّ أداة النفي تتقدم "كاد"، ولا تتأخَّر عنها، وترى اللجنة أنَّه صحيحٌ مقبول لما يأتي[٩٧]:

١ – لجملةٍ من أقوال العلماء، منهم ابن يعيش؛ إذ قال في قوله – تعالى- : {إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا} [النور: ٤٠]: "فإذا دَخَلَ

النفيُ على" كاد "قبلها كان أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنَّك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها".[٩٨] ومثله ما جاء في" كليَّات أبي البقاء"، حيث قال: "ولا فرقَ بين أن يكون حرف النفي متقدِّمًا عليه أو متأخِّرًا عنه، نحو: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} [البقرة: ٧١]؛ معناه: كادوا لا يفعلون"[٩٩]، وكذلك ما جاء في" تفسير الطبري "للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضًا: معناه: كادوا لا يفعلون[١٠٠].

وقد وروده في إحدى روايتين لبيت زهير[١٠١]:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لاَ يَسْلُو

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ فَالثِّقْلُ"

وهناك دليلٍ سماعي؛ إذ وقفت الدراسة على بيتين من الشواهد التي تُقوِّي القولَ بتصحيح هذا الاستعمال، وهو دخول حرف النفي على خبر "كاد" أو مضارعها[١٠٢]، وهما قول الشمَّاخ الذبياني[١٠٣]:

وَحَلَّأَهَا حَتَّى إِذَا تَمَّ ظِمْؤُهَا

وَقَدْ كَادَ لاَ يَبْقَى لَهُنَّ شُحُومُ

وقول البُرَيق بن عياض الخُناعي الهذلي[١٠٤]:

وَمَرَّ عَلَى القَرَائِنِ مِنْ بُحَارٍ

فَكَادَ الوَبْلُ لاَ يُبْقِي بُحَارَا

وبهذا يظهر أنَّ دخول حرف النفي قبل "كاد"، نحو: "الرجل لا يكاد يُبصِر"، وبعدها؛ أي: قبل خبرها، نحو: "الرجل يكاد لا يُبصر"، أنهما استعمالان جائزان صحيحان، وأنَّ الأوَّل منهما هو الأفصح، وهو ما جاء في التنزيل[١٠٥].

٧ـ صحَّة تعدية الفعل "شكا "بحرف الجر "مِنْ":

من المعنيِّين بالتَّصحيح اللغويِّ حديثًا مَن غلَّط تعدية الفعل" شَكا "بحرف الجر "مِنْ"، نحو: شَكَوتُ من الهمِّ، أو شكا فلانٌ من الفقرِ؛ بحجَّة أنّ الفعل يتعدَّى بنفسه، نحو قول الله – تعالى- : {قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهَّ} [يوسف: ٨٦]، وأنَّه لم يُسمَع تعديته بحرف الجر" مِنْ[١٠٦] ".

والصحيح أنَّ الفعل "شكا" ورَد استعماله بوجهين:

أحدهما: أنَّه يتعدَّى بنفسه، وهو أكثر الوجهين استعمالاً، كما في الآية السابقة.

والآخَر: أنَّه يتعدَّى بواسطة حرف الجرِّ "مِنْ"، وهو أقلهما[١٠٧].

والسَّماع الشعري يشهَد بصحَّة هذا الرأي ويؤيِّده؛ فالوجهان واردان في شعر مَنْ يُستَشهَد بشعرهم، فعلى أكثر الوجهَيْن استعمالاً الذي ورَد فيه التنزيل جاء قول الشاعر الجاهلي عُروةَ بنِ الوَرْد[١٠٨]:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَطْلُبْ مَعَاشًا لِنَفْسِهِ
شَكَا الفَقْرَ أَوْ لاَمَ الصَّدِيقَ فَأَكْثَرَا

وقولُ الجاهلي الآخر بِشْرِ بن أبي خازم[١٠٩]

لَحَوْنَاهُمُ لَحْوَ العِصِيِّ فَأَصْبَحُوا
عَلَى آلَةٍ يَشْكُو الهَوَانَ حَرِيبُهَا

وعلى أقلِّها - وهو الوجه المغلَّط هنا - جاء قولُ الشاعر الجاهلي أيضًا جبَّارٍ بن مالك الفزاري[١١٠]:

الأَقْرَبِينَ فَلَمْ تَنْفَعْ قَرَابَتُهُمْ
وَالمُوجَعِينَ فَلَمْ يَشْكُوا مِنَ الأَلَمِ

بل إنَّ الوجهين قد استُعمِلا في شعر الشاعر الواحد، كما الحال عند عنترة، فعلى أكثر الوجهين جاء قولُه[١١١]:

بَاتَ يَشْكُو فِرَاقَ إِلْفٍ بَعِيدٍ
وَيُنَادِي أَنَا الوَحِيدُ الغَرِيبُ

وقولُه[١١٢]:

إِلَى اللهِ أَشْكُو جَوْرَ قَوْمِي وَظُلْمَهُمْ
إِذَا لَمْ أَجِدْ خِلاًّ عَلَى البُعْدِ يَعْضُدُ

وقولُه[١١٣]:

شَكَتْ سَقَمًا كَيْمَا تُعَادَ وَمَا بِهَا
سِوَى فَتْرَةِ العَيْنَيْنِ سُقْمٌ لِعائِدِ

وقولُه[١١٤]:

وَسَيفِي كَانَ فِي الهَيْجَا طَبِيبًا
يُدَاوِي رَأْسَ مَنْ يَشْكُو الصُّدَاعَا

وعلى أقلِّها جاء قولُه[١١٥]:

شَكَا نَحْرُهَا مِنْ عِقْدِهَا مُتَظَلِّمًا
فَوَاحَرَبَا مِن ذَلِكَ النَّحْرِ وَالعِقْدِ

وقولُه[١١٦]:

أَشْكُو مِنَ الهَجْرِ فِي سِرٍّ وَفِي عَلَنٍ
شَكْوَى تُؤَثِّرُ فِي صَلْدٍ مِنَ الحَجَرِ

وقولُه[١١٧]:

فَكَمْ يَشْكُو كَرِيمٌ مِنْ لَئِيمٍ

وَكَمْ يَلْقَى هِجَانٌ مِنْ هَجِينِ

وبهذا يَظهَر أنَّ تعدية الفعل" شكا " بنفسه وبحرف الجر "مِنْ" وجهان جائزان في الاستعمال، وأنَّ تعديتَه بنفسه أكثرُ الوجهين استعمالاً[١١٨].....

٨ـ صحة وقوع (بعض) و(كل) معرفتان بالألف واللام

بعض اسم يدلّ على قسم من كل، ويستعمل مضافا أو معرّفا بـ «أل» أو منوّنا دون تعريف أو إضافة، ويعرب حسب موقعه في الجملة،[١١٩]. أما كل فهو اسم وضع لاستغراق الجنس، وذلك إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: «كلّ عربي كريم»، أو أفراد الجنس، وذلك إذا أضيفت إلى معرفة، نحو: «هنّأت كلّ الطلاب»[١٢٠]

وقد خطأ العلماء قديما وحديثا من يدخل (أل) التعريف على (بعض) و(كل) فقد ذهب أبو حاتم السّجستانيّ وبعض النحويين إلى أن العرب لا تقول «الكل ولا البعض [بإدخال «أل» التعريف][١٢١]

ومن المحدثين فقد خطأه عباس أبو السعود ومحمد العدناني وحجتهم أنهما معرفتان على نية الإضافة وينصب الحال بعدهما كقولنا: (مررت ببعض قائما، ومررت بكل قائما) [١٢٢]

ويبدو أن إدخال (أل) التعريف عليهما واستعمالهما في اللغة هو الاستعمال الصحيح فقد ذكر الجوهري في الصحاح: ((و كُلٌّ وبعضٌ معرِفتان، ولم يجئ عن العَرَب بالألف واللام وهو جائزٌ، لِأَنّ فيهما معنى الإضافةِ أَضَفْتَ أو لم تُضِفْ)) [١٢٣]

وذكر ابن منظور في لسان العرب: ((وَاسْتَعْمَلَ الزَّجَّاجِيُّ بَعْضًا بالأَلف وَاللَّام فَقَالَ: وإِنما قُلْنَا البَعْض وَالْكُلَّ مجَازًا، وَعَلَى اسْتِعْمَالِ الْجَمَاعَةِ لهُ مُسامحة، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ غير جائز يَعْنِي أَن هَذَا الِاسْمَ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ الإِضافة. قَالَ أَبو حَاتِمٍ: قُلْتُ للأَصمعي رأَيت فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ: العِلْمُ كثيرٌ وَلَكِنْ أَخْذُ البعضِ خيرٌ مِنْ تَرْكِ الْكُلِّ، فأَنكره أَشدَّ

الإنكار وَقَالَ: الأَلف وَاللَّامُ لَا يَدْخُلَانِ فِي بَعْضٍ وَكُلٍّ لأَنهما مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ أَلف ولامٍ. وَفِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ: وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ. قَالَ أَبو حَاتِمٍ: وَلَا تَقُولُ الْعَرَبُ الْكُلَّ وَلَا الْبَعْضَ، قَدِ اسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ حَتَّى سِيبَوَيْهِ والأَخفش فِي كُتُبِهما لِقِلَّةِ عِلْمِهِمَا بِهَذَا النَّحْوِ فاجْتَنِبْ ذَلِكَ فإِنه لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. وَقَالَ الأَزهري: النَّحْوِيُّونَ أَجازوا الأَلف وَاللَّامَ فِي بَعْضٍ وَكُلٍّ، وإِنْ أَباهُ الأَصمعيُّ)) [١٢٤].

ونحن نعجب كيف يمنع هؤلاء دخول «أل» التعريف على «بعض» و«كل» ما دامت العرب استعملت «البعض» و«الكل» قبل النحو والنحويين! بحسب ما ذكره ابن منظور من أن الأزهري يؤكد أن النحويين أجازوا الألف واللام في «بعض» و«كل» وإن أبى الأصمعي ذلك

وقد ورد استعمال بعض وكل بالألف واللام عند الشعراء المعتد بشعرهم من ذلك قول مجنون ليلي:

لا يذكر البعض من ديني فينكره..... ولا يحدثني أن سوف يقضيني [١٢٥]

فاستعمل بعض بالالف واللام

وقال سحيم:

رأيت الغني والفقير كليهما..... إلى الموت يأتي الموت للكل معمدا [١٢٦]

فقد استعمل كل بالألف واللام وبهذا تنحسر أسطورة عدم جواز دخول الألف واللام عليهما.

٩ـ صحة وقوع جواب إذا فعلا مضارعا

إذا حرف شرط له أربعة مواضع أشار إليها الهروي (ت٤١٥هـ)، هي كونه يرد مع المفاجأة، ويكون ظرفاً للزمان، وزائداً، ويكون جواباً لجزاء بمنزلة الفاء [١٢٧]، ورأى ابن هشام أنَه يرد على قسمين أحدهما: أن يكون للمفاجأة، فيدخل على الجملة الاسمية وحدها من دون الحاجة إلى جواب، وثانيهما كونه لغير المفاجأة، ويكون عندها ظرفاً مستقبلاً يتضمن معنى الشرط، ويختص بالدخول على الجملة الفعلية [١٢٨]، وقد ذهب الدكتور نعمة رحيم العزاوي إلى أن إذا الشرطية يأتي جوابها فعلا ماضيا لا

مضارعا، فلا يجوز أن يقال العبارة الآتية: (إذا اجتمعا فيكون الجواب للسابق) بل يجب أن يقال العبارة الآتية: (إذا اجتمعا كان الجواب للسابق) [١٢٩]

ولكن الصواب هو مجيء الفعل المضارع جوابا لـ (إذا) في الشعر المعتد به كقول أبي ذؤيب الهذلي:

والنفس راغبة إذا رغبتها..... وإذا ترد إلى قليل تقنع [١٣٠]

فقد جاء جواب إذا مضارعا وليس ماضيا، ولعل النحاة قد استندوا إلى هذا البيت وأشباهه إلى القول بعد مجيء إذا جازمة [١٣١]

١٠ـ صحة اقتران كلمة سواء بـ (أم) و(أو) و(الواو)

كلمة سواء تأتي بمعنى: مستو، ويوصف بها المكان بمعنى أنّه نصف بين مكانين، والأكثر فيها هنا أن تقصر مع الكسر، نحو الآية: (مَكاناً سُوىً) (طه: ٥٨) وبمعنى الوسط فتمدّ، نحو الآية: (فِي سَواءِ الْجَحِيمِ) (الصافات: ٥٥)، وبمعنى «تامّ» فتمد أيضا، نحو: «هذا درهم سواء»، وبمعنى: «مكان» أو «غير» على خلاف في ذلك، فتمدّ مع الفتح (سواء)، وتقصر مع الضمّ (سوى)، ويجوز مدّها وقصرها مع الكسر (سوى، أو سواء)، وهي تعرب بهذا المعنى الأخير، كما تعرب «غير» (انظر: غير). وفي غير هذا المعنى تعرب صفة، أما «سواء» التي تأتي بعدها همزة التسوية المتلوّة بـ «أم»، فتعرب خبرا مقدّما، والهمزة والفعل بعدها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخّر، نحو قوله تعالى: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) (البقرة: ٦) [١٣٢]

وقد خطأ الدكتور نعمة رحيم العزاوي من يقرن كلمة (سواء) بـ (أم) فإذا ذكروا كلمة (سواء) في صدر الجملة جاؤوا بعدها بـ (أم) والصحيح أنها تقترن بالهمزة، فإن لم تأت بالهمزة امتنع مجيؤها وجاءت (أو) بدلا منها [١٣٣]

أقول مع وجاهة ما ذهب إليه الدكتور العزاوي فإن (سواء) لا يشترط فيها أن تأتي

بعدها (أو) العاطفة إذا كانت من غير همزة، بل قد يأتي بعدها (الواو) كما في قوله تعالى: (سواء العاكف فيه والباء) ولم تأت (أو) ولا (أم).

ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ محمد العدناني ذكر أن من الخطأ أن يقول: سواء علي أسافرت أو بقيت بمجيء الهمزة مع أو والصواب أن نقول: سواء علي أسافرت أم بقيت اعتمادا على قوله تعالى: (وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذكرهم لا يؤمنون) [١٣٤].

وقد ذكر الأستاذ العدناني أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد وافق على أنه يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها لما قرره النحاة وكذلك استعمال (أو) مع الهمزة أومن دونها[١٣٥].

وأيد الدكتور أحمد مختار عمر تلك الاستعمالات مستشهدا بما جاء على لسان سيبويه بصحة ذلك وبما أجازه مجمع اللغة العربية بقوله: ((أَخْلِصْ في عملك لقيت عليه أجرًا أم لا

الرأي: مرفوضة السبب: لعدم استخدام همزة التسوية قبل «أم». الصواب والرتبة: -أخلص في عملك سواء ألقيت عليه أجرًا أم لا [فصيحة]-أخلص في عملك لقيت عليه أجرًا أم لا [صحيحة]-أخلص في عملك لقيت عليه أجرًا أو لا [صحيحة]

التعليق: لا خلاف في فصاحة الاستخدام الأول، أما الاستخدامان الآخران فالرأي الراجح هو صحتهما اعتمادًا على ما جاء في كتاب سيبويه: «وقد تدخل» أم «في: علمناه أو جهلناه... كما دخلت في ذهب أم مكث». وقد أجاز مجمع اللغة المصري استعمال «أم» و«أو» مع الهمزة وبغيرها وفاقًا لما قرره جمهرة النحاة.)) [١٣٦]

١١ـ صحة تكرار الظرف (بين) بين اسمين

بين ظرف منصوب بمعنى «وسط» يضاف إلى أكثر من واحد، نحو: «جلست بين الطلّاب» أي: وسطهم، وإذا أضيف إلى الواحد عطف عليه بالواو، نحو: «مقعدي بين الباب والحائط»، وتكريرها مع الضمير واجب، نحو: «القلم بيني وبينك». ويعرب

ظرف مكان منصوبا بالفتحة إذا أضيف إلى اسم مكان، نحو: «بيتي بين المدرسة والطريق»، وظرف زمان إذا أضيف إلى ظرف زمان، نحو: «سأزورك بين الظهر والعصر».

وتأتي (بين) اسما مجرورا متضمّنا معنى الظرفيّة، إذا جاء قبلها حرف جرّ، نحو قوله تعالى: (لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ) (فصلت: ٤٢). وتأتي اسما خارجا عن الظرفيّة معربا بحسب موقعه في الجملة، بمعنى: الوصل أو العداوة، نحو: «تقطّع بينكم»[١٣٧]

وقد منع بعض اللغويين تكرار الظرف (بين) بين اسمين فلا تقول: حدث خلاف بين زيد وبين عمرو بل يجب أن تقول: حدث خلاف بين زيد وعمرو قال ذلك الأستاذ محمد العدناني والدكتور العزاوي لأنهم لم يجيزوا تكرير (بين) بين اسمين ظاهرين

ولكننا نجد هذا الاستعمال واضحا وضوح الشمس في لغة القدماء من الفصحاء والشعراء فقد ورد في نهج البلاغة أن أمير المؤمنين عليا ابن أبي طالب قال: ((ما بين أحدكم وبين الجنة أو النار إلا الموت)) [١٣٨]

وقال عليه السلام من كلام له عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: ((صلاة الليل مرضاة للرب وحب للملائكة وشفيع بين صاحبها وبين ملك الموت)) [١٣٩].

وقال علي عليه السلام: ((وسائر الناس من غير بني عبد المطلب بين معز يأمر بالصبر وبين مساعد باك لبكائهم)) [١٤٠].

وقد ورد في الشعر الفصيح المحتج به وقوع (بين) بين اسمين ظاهرين[١٤١] كقول عنترة بن شداد العبسي:

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحومل[١٤٢]

وقال ذو الرمة:

بين النهار وبين الليل من عقد على جوانبه الأوساط والهدب[١٤٣]

وقال أعشى همدان:

بين الأشج وبين قيس باذخ..... بخ بخ لوالده وللمولود[١٤٤]

وللاستئناس نذكر ما قاله ابن عبد ربه في عقده الفريد إذ استعمل (بين) بين اسمين ظاهرين فقال:

من كلّ أروع لا يرعى لهاجسة.....
كأنّه مخدر في الخيل هصّار
في قسطل من عجاج الحرب مدّ له..... بين السماء وبين الأرض أستار[١٤٥]

١٢ـ صحة وقوع كلمة عَدِيدَة وعدة على السواء

رفض المحدثون قولنا: له مؤلفات عديدة ؛ لأنها لم ترد في المعاجم بهذا المعنى.

ولكن الاستعمال صائب ؛ لأن كلمة «عديد» وردت في المعاجمات بمعنى «كثير»[١٤٦]، ففي لسان العرب يقول ابن منظور: ((والعديدُ: الْكَثْرَةُ، وَهَذِهِ الدراهمُ عَديدُ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ أَي مِثْلُها فِي العِدّة،.... وَيُقَالُ:

مَا أَكْثَرَ عَديدَ بَنِي فُلَانٍ وَبَنُو فُلَانٍ عَديدُ ال حَصى والثَّرى إِذا كَانُوا لَا يُحْصَوْن كَثْرَةً كَمَا لَا يُحْصى الحَصى والثَّرى أَي هُمْ بِعَدَدِ هَذَيْنِ الْكَثِيرِينَ. وَهُمْ يَتَعادُّونَ ويَتَعَدَّدُونَ عَلَى عَدَدِ كَذَا أَي يَزِيدُونَ عَلَيْهِ فِي العَدَد،))[١٤٧] وقد وقع في الشعر الجاهلي عديد بمعنى الكثرة والعدة قالت الخنساء:

فأقسمُ لو بقيت لكنت فينا.....
عديدًا لا يُكاثرُ بالعديد[١٤٨]

وقد أجاز مجمع اللغة المصري الاستعمال المرفوض[١٤٩].

١٣ـ صحة وقوع (أم) في سياق (هل)

ذكر الزجاجي وغيره أنَّ (أم) حرفُ عطْفٍ متضمن للاستفهام[١٥٠]، وهي قسمانِ: أحدهما: (أَم) المُتَّصلة (المعادلة)، وهي ضربانِ: الأوَّل: أَنْ تتَقَدَّم عليها همزةُ التسوية. والثاني: أَنْ تتقَدَّم عليها همزةٌ يُطلَبُ بها وبـ (أم) التعيينُ، نحو قولِكَ: أَزيدٌ عندَكَ أم عمروٌ؟[١٥١]، والقسم الآخر منها هو (أَم) المنقَطعة: وهي التي لا تكون مسبوقة بالهمزة[١٥٢]، وتُفيدُ معنى الإضراب عن الكلامِ الأَوَّل إلى الثاني؛ لِذا هي كـ (بل)، وغالبًا ما يكونُ مع الإضراب معنى

الاستفهام، فتكون بمعنى (بل) والهمزة[١٥٣]، وتقعُ (أم) المنقطعةُ بعد الهمزة وهل[١٥٤]

أما (هلْ) فهي حرفُ استفهامٍ، تدخُلُ على الأسماءِ والأفعال، لِطَلَبِ التصديقِ الموجبِ لا غيرَ[١٥٥]، وذكر الرماني والمالقي أنها من الحروف غيرُ العاملةٍ ؛ لِعَدَمِ اختصاصِها بالأسماءِ أو الأفعالِ[١٥٦]، وقد اختَلَفَ النُحويونُ في الاستفهامِ الذي تَدُلُّ عليه، فَذَهبَ سيبويهِ إلى أَنَّها بمنزلة (قد) في أنها تدل على مضي لا على استقبال مثل الهممزة، والاستفهامُ مُستَفادٌ من الهمزةِ المُقَدَّرةِ مَعها[١٥٧]، وذَهَبَ المبرّدُ إلى أَنَّ الاستفهامَ فيها أصليٌّ، وقد تخرُجُ عنهُ إلى معانٍ أُخَرى يدلُّ عليها السياقُ[١٥٨] وقد خطأ بعض المحدثين وُقُوع «أم» المتصلة بعد «هل»

كقولنا:، ١ـ هَلْ أردت هذا أم لم ترده؟ ٢ – هَلْ جاء محمد أم غاب؟ ٣ – هَلْ محمد عندك أم علي؟ ٤ – هَلْ نحن منحازون للعدل أم أنتم؟

الرأي: مرفوضة والسبب: لأن «هل» لا تأتي بعدها «أم» المتصلة. وقد صوب الدكتور أحمد مختار عمر هذا الاستعمال فذكر أوجه استعمالاتها:

((١ – أأردت هذا أم لم ترده؟ [فصيحة]– هل أردت هذا أم لم ترده؟ [فصيحة]٢ – أَجَاءَ محمد أم غاب؟ [فصيحة]–هل جاء محمد أم غاب؟ [فصيحة]٣ – أمحمَّد عندك أم علي؟ [فصيحة]–هل محمد عندك أم علي؟ [فصيحة]

٤ – أنحن منحازون للعدل أم أنتم؟ [فصيحة]–هل نحن منحازون للعدل أم أنتم؟ [فصيحة]

التعليق: تختص «هل» بطلب التصديق الإيجابي، فلا تستخدم لطلب تعيين أحد الشيئين؛ ولذا لا تقع بعدها «أم» المتصلة التي يطلب بها وبأداة الاستفهام التعيين، فإذا وقعت «أم» بعد [ص: ١٠٠٨] «هل» كانت «أم» منقطعة بمعنى «بل»، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}

الرعد/ ١٦. ويذهب بعض النحاة إلى أن «هل» قد تكون بمعنى «الهمزة» فيعطف بـ «أم» بعدها، كحديث: «هل تزوجت بكرًا أم ثيبًا؟ »، وقول الشاعر:

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة أم الله – إن لم يعفُ عنها – يعيدها)) [١٥٩].

وهناك كثير من الشواهد الفصيحة غير التي ذكرها الدكتور أحمد مختار عمر ومنها قول عنترة بن شداد العبسي في معلقته:

هل غادر الشعراء من متردم.... أم هل عرفت الدار بعد توهم[١٦٠].

وقول الممزق العبدي:

هل للفتى من بنات الدهر من واق..... أم هل له من حمام الموت من راق[١٦١]

الخاتمة ونتائج البحث

١ـ اعتمد المصححون اللغويون على الاستقراء الناقص ثم بنوا على النقص حكما في تغليط بناء مفرد أو تركيبي بحجَّة أنَّه لم يُسمَع هو أو مثله في لغة العرب.

٢ـ إن السَّماع الناقص على الرَّغم ممَّا يوجَّه إليه من تُهَمٍ في حدِّه الزماني أو المكاني أو الكمي أولُ الأدلَّة وأقواها وأصلها الذي تعود إليه، وهو المعتَمَد الصحيح للقياس والقاعدة، وللتصحيح اللغوي أيضًا

٣ـ تسرُّع المصححون وتعجلوا في التغليط، وبالغوا في الاعتماد على القياس، والتزموا بأحد الوجهين أو الأوجه الجائزة.

٤ـ غَلَّطت فئةٌ من النحويِّين والمعنيِّين بالتَّصحيح اللغويِّ استِعمالاتٍ لغويَّةً، ثبَت عن طريق البحث والتأمُّل أنَّها صحيحةٌ مقبولة.

هوامش البحث

١. انظر: "حركة التصحيح اللغويِّ في العصر الحديث"، ص١٦ – ١٨، وفيه الإشارة إلى قوائم لحن العامة في التراث اللغوي التي صنَعَها عددٌ من الباحثين.

٢. ا. نظر: "حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث"، ص١٨، ١٩.

٣. انظر على سبيل المثال: "المجالس": ص١، ٢، ٦، ١٨، ٢١، وغيرها في الكتاب المذكور كثيرٌ.

٤. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، ص٧١.
٥. المحتسب" ١/ ٢٣٦.
٦. التصحيح اللغوي وضرورة التحري"، ضمن مجموع مقالاته ١/ ١٩٦.
٧. التنبيهات"، ص ٢٠٤، وكلام أبي عبيد في "الغريب المصنف" ١/ ١٦١، وانظر: "التنبيهات" فيها مراجعات أخرى على الأصمعي وأبي عبيد في "التنبيهات"، ص٢٤٤، ٢٤٥.
٨. التنبيهات" ٣٠٣، وكلام ابن السكيت في "إصلاح المنطق" ص ٢٨٨، وانظر: "التنبيهات" فيها مراجعات أخرى على ابن السكيت في "التنبيهات" ص ٢٠٣، ٣٢٣.
٩. التنبيهات" ص ١٢٣، وكلام المبرد في "الكامل" ١/ ٣٦٩، وانظر: تنبيهات فيها مراجعات أخرى على المبرد في "التنبيهات"، ص ١٤٥، ١٥٦، ١٦٢.
١٠. الخصائص" ٣/ ١٩٨.
١١. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: ص٩
١٢. بحر العوام فيما أصاب به العوام: ص١٣ – ١٤.
١٣. ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٧٧.
١٤. موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٣٩٠.
١٥. ديوان ذي الرمة: ٦٧.
١٦. انظر: "معجم الأخطاء الشائعة"؛ للعدناني، ص١١٤، و"قل ولا تقل"؛ لمصطفى جواد، ص٩١، ومراجعات في التصحيح اللغوي: ٤٣.
١٧. انظر: " ديوان القطامي: ٣٢.
١٨. انظر: ديوان الإمام علي: ٨٨.
١٩. انظر: الحيوان: ١/ ٨٧.
٢٠. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٣.
٢١. ينظر: "موسوعة النحو والصرف والإعراب: ١٧٦ـ١٧٧..
٢٢. ينظر: "موسوعة الأخطاء اللغويَّة الشائعة"، ص ١٥٨. ومراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
٢٣. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
٢٤. كتاب سيبويه: ٢/ ٤٠٧
٢٥. شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣/ ١٧٢.
٢٦. معاني القرآن: ٢/ ١٤٠.
٢٧. معاني القرآن: ٢/ ٣٣٠.
٢٨. نظر: "معاني القرآن"؛ للأخفش ٢/ ٤٧٨، و"المقتضب" ٢/ ٣٠٢، و"المذكر والمؤنث"؛ لأبي بكر الأنباري ٢/ ٢٨٨، و"إعراب القرآن"؛ للنحاس ٣/ ٢٨٩، و"التعليقة على كتاب سيبويه" ٢/ ١١٠، و"الكشاف" ٣/ ٢١٨، و"شرح الكافية"؛ للرضي ق٢ ١/ ٢١٩، و"البحر المحيط" ٧/ ١٩٠، و"الهمع" ١/ ٣١٢. ومراجعات في التصحيح اللغوي: ٣.
٢٩. البحر المحيط: ٧/ ١٩٠.
٣٠. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٣.
٣١. نظر: ديوانه: ٨٧.

٣٢. نظر: ديوانه: ٣٤.
٣٣. نظر: ديوانه: ٢٧.
٣٤. نظر: ديوانه: ٤٧.
٣٥. نظر: ديوانه: ٩٨.
٣٦. نظر: ديوانه: ٦٥.
٣٧. نظر: ديوانه: ٣٩.
٣٨. نظر: ديوانه: ١٦.
٣٩. نظر: ديوانه: ٣٢.
٤٠. نظر: ديوانه: ٣٨.
٤١. نظر: ديوانه: ٦٧.
٤٢. نظر: ديوانه: ٨٧.
٤٣. نظر: ديوانه: ٤٩.
٤٤. نظر: ديوانه: ٣٨.
٤٥. ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
٤٦. ينظر: شرح ابن الناظم: ٦٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٢٩، ومعاني النحو: ١/ ٢٨٢.
٤٧. ينظر: "درة الغواص"، ص ١٥٨، ومراجعات في التصحيح اللغوي: ٣.
٤٨. "درة الغواص"، ص ١٥٨.
٤٩. ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٨، ومعجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٢/ ١٠٠٨، مراجعات في التصحيح اللغوي: ٣.
٥٠. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤
٥١. صحيح البخاريُّ في مواضع من "صحيحه"، منها: كتاب المغازي، باب فضل مَن شهد بدرًا (٣٩٨٣)، وكتاب الأدب، باب من لم يَرَ إكفار مَن قال ذلك مُتأوِّلاً أو جاهلاً، وكتاب استتابة المرتدِّين، باب ما جاء في المتأوِّلين (٦٩٣٩)، وأورده مسلم في "صحيحه": كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل حاطب بن أبي بلتعة (٦٤٠١)، ورواه غيرهما من حديث علي بن أبي طالب –عليه السلام
٥٢. ديوانه: ٧٨.
٥٣. ديوانه: ٢٣
٥٤. ديوانه: ٣٤
٥٥. ديوانه: ٥٦
٥٦. ديوانه: ٧٨
٥٧. ديوانه: ٥٦
٥٨. ديوانه: ٢٣
٥٩. ديوانه: ٢٤
٦٠. ديوانه: ٦٦
٦١. ديوانه: وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ومعجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٢/ ١٠٠٨.
٦٢. ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي.
٦٣. موسوعة النحو والصرف والإعراب: ١٧.

٦٤. ممَّن منَعَه أبو حيان في "ارتشاف الضرب" ٢/ ٢٤٨، وأشار إلى المنع الحريري في "درة الغواص"، ص ٩٧، ومال إليه البغدادي في "الخزانة" ٧/ ١٢٨، ثم غُلِّط حديثًا في: "معجم الخطأ والصواب في اللغة"، ص ٢٨٠، ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي:

٦٥. الدر المصون" ٢/ ٩، وانظر: "الخزانة" ٧/ ١٢٨..

٦٦. شرح الكافية" ق٢، ١/ ٤٧٥...

٦٧. "الخزانة" ٧/ ١٢٨..

٦٨. "القرارات المجمعية"، ص ١٧٥، و"العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية"، ص ٣٣٠ نقلا عن مقال: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤

٦٩. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤

٧٠. ديوانه: ٥٦

٧١. ديوانه: ٥٦.

٧٢. ديوانه: ٨٨.

٧٣. ديوانه: ٦٥.

٧٤. ديوانه: ٤٣.

٧٥. ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي.

٧٦. انظر: "جامع الدروس العربية"، ص ٢٦٥، ومراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.

٧٧. انظر: "المغني" ١/ ١٧١، و"القاموس المحيط" (قد).:

٧٨. جامع الدروس العربية"، ص ٢٦٦.

٧٩. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي:

٨٠. المثل في "جمهرة الأمثال" ٢/ ٣١٠، و"المستقصى" ٢/ ٢٥٦، و"مجمع الأمثال" ٢/ ٢١٣.

٨١. ديوانها: ٤٤.

٨٢. ديوانه: ٣٣.

٨٣. المؤتلف والمختلف"؛ للآمدي، ص ١٢٣، و"معجم البلدان" ٣/ ٤٧ (رُذام:.

٨٤. لسان العرب ذيم.:

٨٥. ديوانه: ٢٣.

٨٦. البيت له بهذه الرواية في "مجمع الأمثال" ١/ ٢٩١، و"شرح شواهد المغني" ١٨٠.

٨٧. المستقصى" ٢/ ١٩٢..

٨٨. جمهرة الأمثال" ٢/ ١٠٠.

٨٩. المستقصى" ٢/ ١٩٢..:

٩٠. القرارات المجمعية"، ص ١٠٦، و"العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية"، ص٣٢٠، نقلا عن مقال مراجعات في التصحيح اللغوي: وينظر "معجم الخطأ والصواب في اللغة"، ص ٢١٧، و"معجم الأغلاط اللغويَّة المعاصرة"، ص ٥٣٧.

٩١. الخصائص" ١/ ٢٠...
٩٢. شرح الحماسة" ١/ ٥٧.:
٩٣. رصف المباني"، ص ٤٥٥.
٩٤. المغني" ٢/ ٣٥٢.
٩٥. القاموس المحيط" (دغدغ (وينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي
٩٦. انظر: "معجم الخطأ والصواب في اللغة"، ص ٢٣٨.
٩٧. القرارات المجمعية"، ص١٣٩ و"العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية"، ص٣٢٦.. نقلا عن مراجعات في التصحيح اللغوي:
٩٨. شرح المفصل" ٧/ ١٢٥.:
٩٩. الكليات: ٧٤٩.:
١٠٠. انظر: "جامع البيان"؛ للطبري ١/ ٢٨١، والقول فيه هو تفسير ابن عباس – رضي الله عنهما – للآية.:
١٠١. ديوانه: ٢٦.
١٠٢. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
١٠٣. ديوانه: ٤٧.
١٠٤. شرح أشعار الهذليين" ٢/ ٧٤٣..
١٠٥. ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
١٠٦. انظر: و"معجم الخطأ والصواب في اللغة"، ٣١٨، ومراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
١٠٧. انظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٥.
١٠٨. ديوانه: ٨٧.
١٠٩. ديوانه: ٦٥.
١١٠. البيت له في "المؤتلف والمختلف"؛ للآمدي، ص٤١، ٤٣، و"معجم البلدان" ١/ ٣١ (أبارق)، و"تاج العروس" (برق)
١١١. ديوانه: ٥٤.
١١٢. ديوانه: ٦٥.
١١٣. ديوانه: ٤٣.
١١٤. ديوانه: ٧٦.
١١٥. ديوانه: ٦٥.
١١٦. ديوانه: ٩٩.
١١٧. ديوانه: ٨٧.
١١٨. ينظر: مراجعات في التصحيح اللغوي: ٤.
١١٩. موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٢٠٠ـ٢٠١.
١٢٠. موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٥٥٠.
١٢١. موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٥٥٠.
١٢٢. ينظر: ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٩٢.
١٢٣. الصحاح: ٥/ ١٨١٢.
١٢٤. لسان العرب: ٧/ ١١٩.
١٢٥. ديوانه: ٥٥.
١٢٦. ديوانه: ٦٤.
١٢٧. ينظر: كتاب الأزهية في علم الحروف: ٢١١ـ٢١٢.

١٢٨. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٩٢ـ٩٣.

١٢٩. ينظر: التعبير الصحيح: ٣٨ـ٣٩.

١٣٠. ديوانه: ٣٢.

١٣١. ينظر: التعبير الصحيح: ٣٨ـ٣٩.

١٣٢. يُنظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٤٠٣ـ٤٠٤.

١٣٣. يُنظر: التعبير الصحيح: ١٣٣.

١٣٤. يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٣٢٩.

١٣٥. يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ٣٢٩.

١٣٦. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ١/ ٧٣.

١٣٧. يُنظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٢٠٨.

١٣٨. نهج البلاغة: ١/ ١٠٥ـ١٠٦.

١٣٩. مسند الإمام علي عليه السلام: ٣/ ٢٩٤.

١٤٠. مسند الإمام علي عليه السلام: ٩/ ٣٨٤.

١٤١. معجم الخطأ والصواب في اللغة ٩٦ـ٩٧.

١٤٢. ديوانه: ٦٧.

١٤٣. ديوانه: ٣٨.

١٤٤. ديوانه: ٣٢.

١٤٥. العقد الفريد: ١/ ١٠٣. وينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ٩٧.

١٤٦. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ١/ ٥٢٦، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٩٤.

١٤٧. لسان العرب: ٢/ ٢٨٢.

١٤٨. ديوانها: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ١/ ٥٢٦.

١٤٩. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ١/ ٥٢٦.

١٥٠. يُنظر: حروف المعاني: ٤٨، وشرح المفصل: ٨/ ١٥٠ـ١٥١، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٥- ٢٠٦.

١٥١. يُنظر: كتاب سيبويه (هارون): ٣/ ١٦٩، وحروف المعاني: ٤٨، وكتاب معاني الحروف ٧٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٤١.

١٥٢. يُنظر: كتاب معاني الحروف: ٧٠.

١٥٣. يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٤٤ـ٤٥، ومعاني النحو: ٤/ ٢١٩.

١٥٤. يُنظر: المقتضب: ٣/ ٢٨٨- ٢٨٩، وشرح المفصل:٨/ ١٥٣،والأمالي الشجرية:٣/ ١٠٧.

١٥٥. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤١، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١/ ٥٢٩، الأطوّل: شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١/ ٥٧٥..

١٥٦. يُنظر: كتاب معاني الحروف: ١٠٢، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ٤٠٦.

١٥٧. ينظر: كتاب سيبويه (هارون): ٣/ ١٨٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٤٦.

١٥٨. ينظر: المقتضب: ١/ ٤٣- ٤٤، وشرح المفصّل: ٨/ ١٥٢ـ١٥٤.

١٥٩. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٢/ ١٠٠٧.

١٦٠. ديوانه: ٤٣.

١٦١. ديوانه: ٣٦.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب؛ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: مصطفى النماس – ط١، ١٤٠٤هـ.

٢. إصلاح المنطق؛ لابن السكيت؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون – ط٣ – مصر: دار المعارف.

٣. إعراب القرآن؛ للنحاس؛ تحقيق: زهير غازي زاهد – ط٣ – بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

٤. أمالي ابن الشجري؛ تحقيق: محمود محمد الطناحي – القاهرة: مكتبة الخانجي..

٥. بحر العوام فيما أصاب به العوام؛ لابن الحنبلي؛ تحقيق: عزالدين التنوخي – دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٣٥٦هـ.

٦. البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: مجموعة من المحققين – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٧. تاج العروس؛ للزبيدي – بيروت: دار الحياة.

٨. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان؛ لابن مكي الصقلِّي؛ تحقيق: عبدالعزيز مطر – القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٦م.

٩. التعليقة على كتاب سيبويه؛ للفارسي؛ تحقيق: عوض القوزي – ط١، ١٤١٧هـ.

١٠. تقويم اللسان؛ لابن الجوزي؛ تحقيق: عبدالعزيز مطر – ط٢ – القاهرة: دار المعارف.

١١. التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنَّفات؛ لعلي بن حمزة البصري؛ تحقيق: عبدالعزيز الراجكوتي – القاهرة: دار المعارف.

١٢. جامع البيان في تأويل القرآن؛ لابن جرير الطبري – القاهرة: دار الريان ودار الحديث.

١٣. جامع الدروس العربية؛ لمصطفى الغلاييني – ط٣٧ – صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ.

١٤. جمهرة الأمثال؛ لأبي هلال العسكري؛ تحقيق: أحمد عبدالسلام – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

١٥. الجنى الداني؛ للمرادي؛ تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد الفاضل – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

١٦. حركة التَّصحيح اللغوي في العصر الحديث؛ لمحمد ضاري حمادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٠م.

١٧. الحيوان؛ للجاحظ؛ تحقيق: عبدالسلام هارون – ط١ – القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٣هـ.

١٨. الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ للبغدادي؛ تحقيق: عبدالسلام هارون – ط٣ – القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

١٩. الخصائص؛ لابن جني؛ تحقيق: محمد علي النجار – بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٠. الدر المصون؛ للسمين الحلبي؛ تحقيق: أحمد الخراط – ط١ – دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

٢١. دليل الأخطاء الشائعة في الكتابة والنطق؛ لمروان البواب وإسماعيل مروة – ط٢ – دمشق: دار الرضا، ٢٠٠٤م.

٢٢. ديوان أبي الأسود الدؤلي؛ تحقيق: عبدالكريم الدجيلي – ط١ – بغداد: شركة النشر، ١٣٧٣هـ.

٢٣. ديوان الأعشى؛ بعناية: عمر الطباع – بيروت: دار القلم.

٢٤. ديوان امرئ القيس؛ شرح حسن السندوبي – ط١ – دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ.

٢٥. ديوان أميَّة بن أبي الصلت؛ تحقيق: سجيع الجبيلي – ط١ – دمشق: دار طلاس، ١٩٩٨م.

٢٦. ديوان بشر بن أبي خازم؛ شرح: مجيد طراد – ط١ – بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ.

٢٧.ديوان جران العود النميري؛ تحقيق: نوري القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.

٢٨.ديوان جرير؛ شرح: يوسف عيد – ط١ – بيروت: دار الجيل، ١٤١٣هـ.

٢٩.ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان؛ تحقيق: يسري عبدالله – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٣٠.ديوان ذي الرمَّة؛ تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح – ط٣ – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٣١.ديوان زهير بن أبي سلمى؛ جمع عمر الطباع – بيروت: دار القلم.

٣٢.ديوان شعر حاتم الطائي؛ تحقيق: عادل سليمان جمال – ط٢ – القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

٣٣.ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني؛ تحقيق: صلاح الدين الهادي – ط١ – القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م.

٣٤.ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي؛ تحقيق: حسان فرح أوغلي – ط١ – بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م.

٣٥.ديوان الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ شرح: يوسف فرحات – ط٣ – بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ.

٣٦.ديوان عنترة بن شداد؛ تحقيق: بدر الدين حمامي – ط١ – دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ.

٣٧.ديوان الفرزدق؛ شرح: علي فاعور – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

٣٨.ديوان القطامي؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب – ط١ – بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.

٣٩.ديوان مجنون ليلى؛ شرح: يوسف فرحات – ط٢ – بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ.

٤٠.ديوان يزيد بن مفرغ الحميري؛ تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح – ط٣ – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٤١.رصف المباني في حروف المعاني؛ للمالقي؛ تحقيق: أحمد الخراط – ط٢ – دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٤٢. شرح أشعار الهذليين؛ صنعة السكري؛ تحقيق: عبدالستار أحمد فراج – القاهرة: مكتبة دار العروبة.

٤٣. شرح الحماسة؛ للمرزوقي؛ تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون – ط١ – بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٤٤. شرح شواهد المغني؛ للسيوطي – بيروت: دار مكتبة الحياة.

٤٥. شرح الكافية؛ للرضي؛ تحقيق: حسن الحفظي ويحيى بشير مصري – ط١ – الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤ / ١٤١٧هـ.

٤٦. شرح كتاب سيبويه؛ لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب – القاهرة، رقم "٣٧١ نحو.

٤٧. شرح المفصل؛ لابن يعيش – بيروت: عالم الكتب.

٤٨. شعر عروة بن الورد العبسي؛ تحقيق: محمد فؤاد نعناع – ط١ – القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥ه؛ والكويت: مكتبة دار العروبة.

٤٩. شعر الكميت بن زيد؛ تحقيق: داود سلوم – ط٢ – بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٥٠. شعر محمد بن بشير الخارجي؛ تحقيق: محمد خير البقاعي – ط١ – دمشق: دار قتيبة، ١٤٠٥هـ.

٥١. شعر معن بن أوس المزني؛ تحقيق: عمر بن محمد القطان – ط١، ١٤٠٣هـ.

٥٢. شعر نُصيب بن رباح؛ تحقيق: داود سلوم – بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٥٣. شعر النَّمِر بن تولب = شعراء إسلاميون.

٥٤. الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"؛ للجوهري؛ تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار – ط٣ – بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

٥٥. صحيح البخاري – دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٥٦. الغريب المصنف؛ لأبي عبيد القاسم بن سلام؛ تحقيق: محمد المختار العبيدي – ط١ – قرطاج: بيت الحكمة.

٥٧. القاموس المحيط للفيروزآبادي – ط١ – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٥٨. قل ولا تقل؛ لمصطفى جواد – ط١ – بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٨هـ.

٥٩. كتاب سيبويه؛ تحقيق: عبدالسلام هارون – ط٣ – بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٦٠. الكشاف؛ للزمخشري – بيروت: دار المعرفة.

٦١. لحن العوام؛ للزبيدي؛ تحقيق: رمضان عبدالتواب – القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٣٨٤هـ.

٦٢. لسان العرب؛ لابن منظور – القاهرة: دار المعارف.

٦٣. المؤتلف والمختلف؛ للآمدي؛ تحقيق: عبدالستار أحمد فراج – القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨١هـ.

٦٤. مجالس العلماء؛ للزجاجي؛ تحقيق: عبدالسلام هارون – ط١ – القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ؛ الرياض: دار الرفاعي.

٦٥. مجمع الأمثال؛ للميداني – بيروت: دار مكتبة الحياة.

٦٦. المحتسب؛ لابن جني؛ تحقيق: علي النجدي ناصف وآخَرين – القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥هـ. ٠المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان؛ تحقيق: مأمون الجنَّان – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٦٧. المستقصى في أمثال العرب؛ للزمخشري – ط٢ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٦٨. معاني القرآن؛ للأخفش؛ تحقيق: هدى قراعة – ط١ – القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

٦٩. معاني القرآن للفراء – ط٣ – بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٧٠. معجم الأخطاء الشائعة؛ لمحمد العدناني – ط٢ – بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣م.

٧١. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة؛ لمحمد العدناني – ط٠١ – بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

٧٢. معجم البلدان؛ لياقوت الحموي؛ تحقيق: فريد الجندي – ط١ – بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٧٣. معجم الخطأ والصواب في اللغة؛ لإميل يعقوب – ط٢ – بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.

٧٤. مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي – ط١ – بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ.

٧٥. المقتضب؛ للمبرد؛ تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة – بيروت: عالم الكتب.

٧٦. موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة؛ لعلي جاسم سلمان – ط١ – عمّان: دار أسامة، ٢٠٠٣م.

٧٧. نظرات في اللغة والأدب؛ لمصطفى الغلاييني – بيروت: مطبعة طبارة، ١٩٢٧م.

٧٨. همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي؛ تحقيق: عبدالعال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة، ومركز البحوث العلمية، ١٤١٣هـ.